

## مع تكافل وكرامة.. ومن يسألون الناس!



◀ د. شوقي السيد

حسناً أن تهتم الدولة بتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة للمواطنين، وهو التزام دستوري بين المقومات الأساسية للمجتمع بالمادة الثامنة من الدستور، وهو حق لجميع المواطنين المستحقين، وحسناً أن تحدثنا الدولة عن برنامج تكافل وكرامة وأطفال بلا مأوى، وفي تصريحات لوزيرة التضامن عام 2018 بأن عدد المستفيدين يقرب من 2 مليون ونصف المليون أسرة مصرية في شهر يونيو 2018، ومعاش شهري للأسر الفقيرة التي لديها أطفال حتى 18 عاماً.

وحسناً كذلك أن نجد من التوجيهات والمبادرات الفردية لإنقاذ حالة من حالات الفقر والعوز التي كشفت عن حالها، ومثلها الآلاف، ولم تكن حالة الحاجة صافية هي الأولى ولن تكون الأخيرة، وحسناً أن تتحرك أجهزة الدولة على الفور تنفيذاً للتوجيهات والأوامر حتى ولو لم تغط كل الحالات، ويصعب علينا التفرقة بين حالات العوز والفقر المدقع، وحالات التسول والابتزاز، ونشاهد حوارات وأحاديث لمسؤولين، يقصون علينا وجود وحدة التدخل السريع لإنقاذ الملهوف والمحتاج من المسنين أو أطفال بلا مأوى، وأن ذلك قد بدأ العمل به منذ عام 2015، وأنه قد تم تفعيل وحدات الإنقاذ السريع على الفور وإنقاذ كبار السن والمشردين!! وحسناً كذلك أن نجد عدد الجمعيات الخيرية في مصر بالآلاف وأن تقرير الإنفاق السنوي يقرب من 52 ملياراً، وأن هذه المليارات حتى ولو كان مبالغاً فيها، أو كان البعض يسطو على أموالها، ألا أنها تمارس دوراً اجتماعياً مهماً ومكماً لدور الدولة، وأن العمل الخيري يساهم في أعمال التنمية الاجتماعية، وفي تصريح لوزارة التضامن أن عدد الجمعيات الأهلية والمؤسسات في مصر وصل في أكتوبر 2017 إلى 48.300 ألف منها 29 ألف جمعية نشيطة ومنها 12 ألف جمعية تنفق نحو 10 مليارات جنيه سنوياً على العمل المجتمعي وأن عدد المنظمات الدولية العاملة في مصر تبلغ 96 منظمة.

لكنه فى المقابل فإن تقريراً للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمى للفقر، أشار إلى ارتفاع نسبة الفقر المدقع بسبب ارتفاع الأسعار والعجز عن توفير الضرورات الأساسية فى حياتهم اليومية، رغم ارتفاع متوسط الدخل، وأن استراتيجية مصر تستهدف تخفيض نسبة الفقر من 5,3% إلى 2,5% سنة 2020 والقضاء عليها نهائياً عام 2030. لكن الذى ليس حسناً بالمرّة ومسيئاً بكل المعانى، ما نشاهده كل يوم عياناً بياناً، من انتشار ظاهرة الذين يقفون فى الشوارع، ويفترشون الأرض تحت الأنفاق والكباري، أو يسيرون فى الطرقات، يسألون الناس إحساناً ونراهم كل يوم فى الصباح المبكر، وفى البرد القارس، ولا نعرف ما إذا كانوا متسولين؟! أو أنهم أصحاب حاجات ضرورية؟!، وهم يتحملون الطقس القاسي، ويحملون الأطفال يستثيرون الشفقة والمشاعر الإنسانية، ويجاهرون بالسؤال ويحاصرونك بالإلحاح ويولدون لديك الإحساس بالمسئولية والعطف.

والغريب أن هذه الظاهرة نواجهها فى مصر منذ عام 1933 بالقانون رقم 49 الذى قرر عقوبة الحبس، وقانون الاشتباه رقم 98 منذ عام 1945، وقد جمعت نصوصه كل صور التسول الظاهرة أو الخفية، المباشرة أو غير المباشرة حتى ولو كانت العقوبة غير زاجرة.. ومع ذلك ازدادت الظاهرة انتشاراً حتى صارت وباء مجتمعياً، وقد أصابت الشارع المصرى بالفوضى، واهتمت «بوابة الأهرام» بدراستها من قبل فاستمعت الى آراء الباحثين والنواب والمسئولين لمواجهة تلك الظاهرة وتفعيل خطة اجتماعية واستغلال طاقاتهم ووضع برنامج يشمل منظومة تأهيل مهنى للمتسولين يقيم شر الحاجة وفى نفس الوقت تغليظ العقوبة الزاجرة، والتفاعل بين الحكومة ومجلس النواب فى مواجهة تلك الظاهرة المؤسفة.

والسؤال المهم إذا كان هؤلاء يسألون الناس احساناً، ينتشرون فى الشوارع، ويترددون على أماكن الخير، ويعترضون الناس فى كل مكان ولا تستطيع أن تفرق بين أحقيتهم فى التكافل والكرامة أو احترام التسول، فلماذا لا تقوم الدولة بالتعاون بين أجهزتها المتعددة، بحملة متابعة يومية مستمرة، وليست وقتية تجمع بياناتهم وتبحث حالهم، ولن يكون الأمر إلا أحد اثنين، فإما أن يكونوا أصحاب حاجة وفقر ومواردهم لا تكفى لسد حاجاتهم الضرورية، وعندئذ يستحقون الكثير، سواء عبر برنامج تكافل وكرامة، أو غيرها من البرامج الاجتماعية ليتوقفوا عن الإستمرار فى السؤال، وإما أن يكونوا متسولين محترفين، وعندئذ يجب مواجهتهم بالقانون، حتى يتوقفوا عن السؤال والابتزاز.